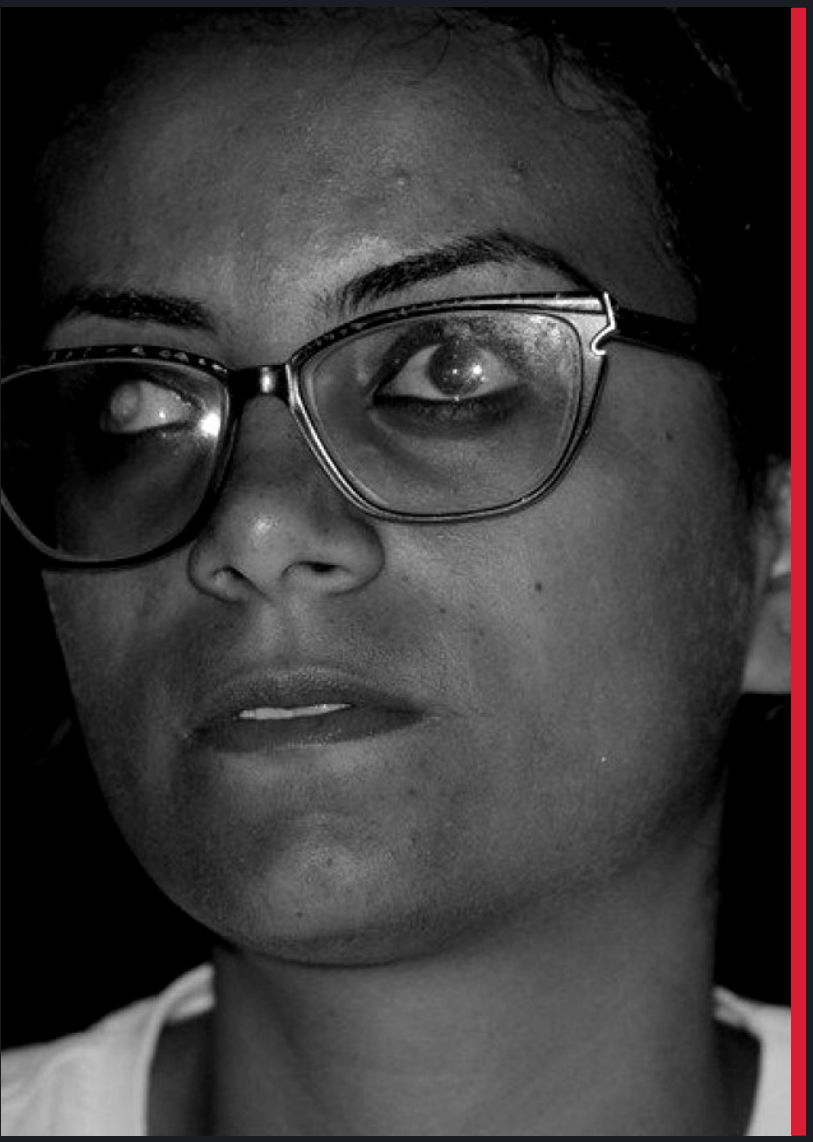


ملف المناصرة

ماهينور المصري

Mahienour El-Masry

خارج الاحتجاز مصر

ماهينور المصري محامية حقوقية من الإسكندرية أمضت 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي بين عامي 2019 و2021. ولا تزال طليقة بكفالة لكنها قيد التحقيق، وآخر ذلك في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة.

01
القضية في دقيقة

ماهينور المصري محامية حقوقية من الإسكندرية أمضت 22 شهرًا في الحبس الاحتياطي بين عامي 2019 و2021. ولا تزال طليقة بكفالة لكنها قيد التحقيق، وآخر ذلك في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
خارج الاحتجاز	**23 أبريل/نيسان 2024**	**مصر**

التهم
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون (القضية رقم 488 لسنة 2019)
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون (القضية رقم 855 لسنة 2020)
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون (القضية رقم 1567 لسنة 2024)
نشر أخبار كاذبة (القضية رقم 6322 لسنة 2025)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد ماهينور المصري بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص ماهينور المصري بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة ماهينور المصري على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الإخفاء القسري الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

03

مسار القضية

2014

إدانة

الحكم عليها بموجب قانون التظاهر

صدر بحقها حكم بالسجن سنتين وغرامة 50 ألف جنيه بموجب قانون التظاهر بسبب احتجاج أمام إعادة محاكمة رجال الشرطة المتهمين بقتل خالد سعيد، وسُجنت.

20 يوليو/تموز 2014

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم إلى ستة أشهر في الاستئناف

خففت محكمة الاستئناف حكمها بموجب قانون التظاهر إلى ستة أشهر.

21 سبتمبر/أيلول 2014

إفراج

الإفراج عنها بعد قبول محكمة الاستئناف طعنها

أُفرج عنها بعد أن قبلت محكمة استئناف الإسكندرية طعنها.

31 مايو/أيار 2015

إدانة

الحكم بسجنها 15 شهرًا في قضية قسم الرمل

قضت محكمة جنح مستأنف الرمل بسجنها سنة وثلاثة أشهر بسبب زيارة لقسم شرطة الرمل في مارس/آذار 2013 رافقت فيها محامين لمساعدة ناشطين محتجزين، وسُجنت.

13 أغسطس/آب 2016

إفراج

الإفراج عنها بعد قضاء حكم 15 شهرًا

أُفرج عنها بعد قضاء حكمها بالسجن 15 شهرًا.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2017

اعتقال

احتجازها بسبب احتجاج تيران وصنافير

احتُجزت بسبب احتجاج عام 2017 على نقل جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية.

30 ديسمبر/كانون الأول 2017

إدانة

الحكم بسجنها سنتين

قضت محكمة جنح بالإسكندرية بسجنها سنتين.

13 يناير/كانون الثاني 2018

براءة

تبرئتها في الاستئناف

برّأتها محكمة جنح مستأنف المنتزه.

16 يناير/كانون الثاني 2018

إفراج

الإفراج عنها بعد تبرئتها

أُفرج عنها بعد تبرئتها.

22 سبتمبر/أيلول 2019

اعتقال

اعتقال أمام مقر نيابة أمن الدولة

اعتقلت قوات الأمن ماهينور المصري أمام مقر نيابة أمن الدولة في القاهرة. ولم يُعرض أي أمر بالقبض، وظل مكانها مجهولًا لفترة بعد الاعتقال.

23 سبتمبر/أيلول 2019

جلسة محاكمة

الأمر بحبسها احتياطيًا

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسها احتياطيًا خمسة عشر يومًا على ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 بتهمة الانضمام إلى جماعة غير مشروعة.

20 أكتوبر/تشرين الأول 2019

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 15 يومًا

جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا إضافية.

3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 15 يومًا

جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا إضافية على ذمة التحقيق.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 15 يومًا

جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا أخرى على ذمة التحقيق.

11 فبراير/شباط 2020

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 45 يومًا

جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسها الاحتياطي خمسة وأربعين يومًا إضافية.

5 مايو/أيار 2020

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 45 يومًا

جدّدت محكمة جنايات القاهرة حبسها خمسة وأربعين يومًا أخرى، مع المدافعين عن حقوق الإنسان محمد الباقر وإبراهيم عز الدين ومحمد إبراهيم.

30 أغسطس/آب 2020

جلسة محاكمة

التحقيق معها في اتهام ثانٍ

بينما كانت القضية الأولى لا تزال مفتوحة، حُقّق معها في اتهام ثانٍ بالانضمام إلى جماعة غير مشروعة في القضية رقم 855 لسنة 2020.

31 أغسطس/آب 2020

جلسة محاكمة

تجديد الحبس 15 يومًا

جدّدت نيابة أمن الدولة العليا حبسها الاحتياطي خمسة عشر يومًا بعد التحقيق الثاني.

18 يوليو/تموز 2021

إفراج مشروط

إخلاء سبيل بكفالة

بعد 22 شهرًا من الحبس الاحتياطي التعسفي، أُخلي سبيل المصري مؤقتًا على ذمة التحقيقات في اتهامات بنشر «أخبار كاذبة» واتهامات متعلقة بالإرهاب.

23 أبريل/نيسان 2024

اعتقال

اعتقالها في وقفة نسائية من أجل غزة

اعتُقلت ماهينور المصري مع 16 شخصًا آخرين على الأقل في وقفة نسائية من أجل غزة أمام المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة، ووجّهت إليهم نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 1567 لسنة 2024 تهمة الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون.

24 أبريل/نيسان 2024

إفراج مشروط

إخلاء سبيل بكفالة في اليوم التالي

أخلت نيابة أمن الدولة العليا سبيلها وسبيل المحتجزين الآخرين بكفالة على ذمة التحقيق.

18 أغسطس/آب 2025

تحقيق

التحقيق معها في القضية رقم 6322 لسنة 2025 وإخلاء سبيلها بكفالة

بعد استدعائها في 14 أغسطس، حققت معها نيابة أمن الدولة العليا أكثر من ست ساعات في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة استنادًا إلى بلاغات بشأن منشوراتها، وأخلي سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: ماهينور المصري طليقة لكنها لا تزال قيد التحقيق، إذ حققت معها نيابة أمن الدولة العليا في 18 أغسطس/آب 2025 في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة وأخلت سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه، ولم تُعلن أي خطوة لاحقة في هذه القضية. وفي مايو/أيار 2026 كانت تتولى الدفاع عن أعضاء في لجنة الدفاع عن سجناء الرأي اعتُقلوا في القاهرة والجيزة. وهي متهمة في القضيتين 488 لسنة 2019 و855 لسنة 2020 مع إسراء عبد الفتاح وسلافة مجدي، وفي فبراير/شباط 2026 أشارت منظمات حقوقية إلى قضيتها إلى جانب استدعاء عايدة سيف الدولة.

الخلفية والعمل

ماهينور المصري محامية حقوقية امتدت ممارستها إلى ما وراء قاعات المحاكم، إلى الشوارع وشبكات الأسر المنتظرة للأحكام. ونظّمت احتجاجات سلمية، ونسّقت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي، وبنت منظومات دعم للمعتقلين السياسيين، منها جمع التبرعات للكفالات واستضافة فعاليات تضامنية. ووضعها تركيزها على استقلال القضاء وحقوق السجناء في قلب مقاومة المجتمع المدني المصري للاحتجاز الجماعي والملاحقات القضائية المسيّسة.

وبحلول 2019 كانت معروفة جيدًا لدى السلطات، إذ سُجنت ثلاث مرات بين 2014 و2018 بسبب احتجاجات سلمية. وجعلها حضورها مؤثرة ومكشوفة في آن واحد.

القبض

في 22 سبتمبر/أيلول 2019، قبضت قوات الأمن على ماهينور المصري أمام مقر نيابة الدولة في القاهرة. ولم تُعرض أي مذكرة قبض. وظل مكانها مجهولًا لفترة بعد القبض، وهو نمط شائع في القضايا التي تنطوي على إخفاء قسري قبل الإجراءات الرسمية لدى النيابة.

وعُرضت على نيابة أمن الدولة العليا في اليوم التالي، 23 سبتمبر/أيلول 2019، وأُمر بحبسها احتياطيًا خمسة عشر يومًا. وكانت التهمة الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون، وهي اتهام معتاد في قضايا الأمن الوطني يتيح الحبس الاحتياطي إلى أجل غير مسمى بموجب القانون المصري.

الحبس الاحتياطي المطوّل

جُدّد حبس ماهينور المصري مرارًا من سبتمبر/أيلول 2019 حتى منتصف 2020. ومددت النيابة العامة العليا حبسها في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2019 و3 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، في كل مرة خمسة عشر يومًا إضافية، وفي كل مرة بدعوى الحاجة إلى مزيد من التحقيق. وبحلول فبراير/شباط 2020 طالت الفترات: فقد جددت محكمة جنايات القاهرة حبسها في 11 فبراير/شباط لمدة خمسة وأربعين يومًا، ثم في 5 مايو/أيار لخمسة وأربعين يومًا أخرى.

واستمرت دوامة التجديدات دون محاكمة. وظلت خلال هذه الفترة رهن الحبس الاحتياطي إلى جانب مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان، منهم المحاميان محمد الباقر وإبراهيم عز الدين.

الاتهام الثاني والاستجواب

في 30 أغسطس/آب 2020، وبينما كانت لا تزال محتجزة في القضية الأولى، استجوبت النيابة العامة ماهينور المصري في اتهام ثانٍ بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف القانون، هذه المرة في قضية فُتحت حديثًا تحمل الرقم 855 لسنة 2020. وفي اليوم التالي، 31 أغسطس، جددت النيابة حبسها احتياطيًا خمسة عشر يومًا أخرى.

وإضافة قضية ثانية بتهمة مطابقة أسلوب موثق في قضايا مصرية عديدة تخص مدافعين عن حقوق الإنسان، ويُستخدم لتمديد الاحتجاز إلى ما بعد الحدود القانونية أو للتحوّط من احتمال الإفراج في القضية الأولى.

الإفراج بكفالة

في 18 يوليو/تموز 2021، أمرت النيابة العامة بالإفراج عن ماهينور المصري بكفالة. وكانت محتجزة احتياطيًا منذ سبتمبر/أيلول 2019. ولم يكن الإفراج براءة ولا إسقاطًا للتهم. ولا تزال القضيتان المرفوعتان ضدها مفتوحتين، وتبقيها شروط الكفالة عرضة لإعادة القبض عليها ولمزيد من الملاحقة القضائية.

وفي 23 أبريل/نيسان 2024 اعتُقلت في وقفة نسائية من أجل غزة

في القاهرة وأُخلي سبيلها بكفالة في اليوم التالي على ذمة القضية رقم 1567 لسنة 2024. وفي أغسطس/آب 2025 حُقق معها في القضية رقم 6322 لسنة 2025 بتهمة نشر أخبار كاذبة وأُخلي سبيلها بكفالة قدرها 50 ألف جنيه.

الاستجابة الدولية

وثّقت منظمة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات دولية أخرى لحقوق الإنسان قضيتها طوال فترة احتجازها، مسلطة الضوء على الطابع التعسفي للقبض عليها وعلى الحبس الاحتياطي المطوّل بوصفهما انتهاكين لضمانات المحاكمة العادلة. وتُذكر قضيتها مثالًا على التوظيف المنهجي لتهم الأمن الوطني لإسكات المحامين والناشطين الذين يدافعون عن المعتقلين السياسيين في مصر.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mahienour-el-masry/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 24-04-2024. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org